

GLOBAL CAMPAIGN FOR  
**EDUCATION**  
www.campaignforeducation.org

**ancefa**  
Education For All

**ASPBAE**  
Asia South Pacific Association  
for Basic and Adult Education

GLOBAL CAMPAIGN FOR  
**EDUCATION**  
www.campaignforeducation.org



Campana  
Latinoamericana  
por el Derecho  
a la Educación

**ACEA**  
Arab Campaign for Education for All  
الحملة العربية للتعليم للجميع - أ.ك.ب.ا

تمويل التعليم الذي يحقق التحول الجنساني كطريق لتحقيق العدالة  
للنساء والفتيات

**NGO CSW  
FORUM 70**

حدث  
**موازٍ**

امسح ضوئياً للتسجيل



تنسيق الحدث الموازي: عبر الإنترنت

17 مارس 2026

8:30 صباحًا بتوقيت شرق الولايات  
المتحدة/ 2:30 مساءً بتوقيت جنوب

# تمويل التعليم الذي يُحدث تحولاً في مجال المساواة بين الجنسين: ضرورة إنصافية للنساء والفتيات

يبرز «التعليم المُحدث للتحول الجنساني» (GTE) بسرعة كأحد أقوى الأدوات الرامية إلى تعزيز العدالة للنساء والفتيات، لكنه لا يزال يعاني من نقص حاد في التمويل وهشاشة سياسية.

اجتمع المدافعون عن هذه القضية للدعوة إلى اتخاذ إجراءات أقوى في مجال التعليم والمساواة بين الجنسين خلال الحدث الموازي الافتراضي للمنظمات غير الحكومية للدورة السبعين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (CSW70) بعنوان تمويل التعليم التحويلي الجنساني كمسار نحو تحقيق العدالة للنساء والفتيات. وشددوا على أنه إذا كان العالم ملتزمًا حقًا بضمان الوصول إلى العدالة، فيجب عليه أيضًا الالتزام بتمويل التعليم الذي يحوّل المعايير الجنسانية، وليس مجرد توسيع نطاق الوصول إليه.



وقد نُظِم هذا الحدث بالاشتراك بين الحملة العالمية للتعليم (GCE)، والحملة العربية للتعليم للجميع (ACEA)، والشبكة الأفريقية لحملة التعليم للجميع (ANCEFA)، والرابطة الآسيوية لجنوب المحيط الهادئ للتعليم الأساسي وتعليم الكبار (ASPBAE)، والحملة اللاتينية الأمريكية من أجل الحق في التعليم (CLADE).

وفي افتتاح الجلسة، حدد الميسران المشاركان لاي سانتياغو، مسؤول الدعوة ومشاركة الشباب في ASPBAE، وإسرائيل كيرينو، مساعد البرامج في CLADE، وكلاهما عضو في مجموعة عمل الشباب التابعة لـ GCE، إطار المناقشة ضمن موضوع الدورة السبعين للجنة وضع المرأة (CSW70) حول تعزيز الوصول إلى العدالة لجميع النساء والفتيات. وسلطا الضوء على رد الفعل المقلق ضد المساواة بين الجنسين، وتصاعد العنف، بما في ذلك العنف الرقمي، وتقلص الحيز المدني.



وقد عمقت نيلسي ليزارازو، نائبة رئيسة لجنة التعليم العالمي (GCE) والمنسقة العامة لـ CLADE، هذا الإطار من خلال عرض ستة أفكار رئيسية حول الأسباب التي تجعل تمويل التعليم للفتيات (GTE) مسألة تتعلق بالعدالة. أولاً، شددت على أنه لا يمكن أن تكون هناك عدالة دون عدالة جنسانية، ولا عدالة جنسانية دون إزالة الحواجز الجنسانية المتأصلة في أنظمة التعليم العام. ثانياً، سلطت الضوء على أن ملايين الأطفال لا يزالون خارج المدرسة وأن العديد ممن يلتحقون بها لا يستطيعون التعلم في بيئات شاملة وآمنة، في حين أن استبعاد النساء البالغات من فرص التعليم لا يزال غير مرئي إلى حد كبير. ثالثاً، أكدت أن التعليم الشامل للفتيات يعالج هذه المظالم بشكل مباشر من خلال خلق مساحات تعليمية آمنة وشاملة وتمكين الفتيات والمراهقات وجميع المتعلمين من التعلم في ظروف منصفة. رابعاً، جادلت بأن هذا يتطلب مواجهة "المصفوفة" العميقة لعلاقات القوة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أدت، على مدى قرون، إلى تطبيع التمييز والتسلسل الهرمي والتبعية، وإعادة تشكيل الأدوار المفروضة على الفتيات والفتيان على حد سواء، بما في ذلك التوقعات الضارة المفروضة على الرجال والفتيان بأن يكونوا "حماة".



خامساً، شددت على ضرورة إحداث تحول في المعلمين والمدارس نفسها — بدءاً من المناهج والكتب المدرسية وصولاً إلى معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، والصحة أثناء الدورة الشهرية، والسلامة في وسائل النقل — لأن المعلمين أنفسهم يتلقون تعليمهم ضمن نفس النظام غير المتكافئ. وأخيراً، شددت على أن كل هذا يتوقف على تمويل التعليم المستدام والكافي الذي يستند صراحةً إلى العدالة بين الجنسين، مع ميزانية تراعي المنظور الجنساني وتحقق التحول الجنساني لإزالة الحواجز الهيكلية التي تواجه الفتيات والمراهقين والمتعلمين من مختلف الأجناس، ولضمان أن تؤدي الموارد إلى تغيير حقيقي في الظروف على أرض الواقع بدلاً من تكرار أوجه عدم المساواة القائمة.

- أكدت جيوفانا مودي، مستشارة السياسات والدعوة في منظمة GCE، أن مبادرة GTE:
- تزود النساء والفتيات والمتعلمين من مختلف الهويات الجندرية بالوعي بالحقوق والقدرة على التصرف ومهارات القيادة للمطالبة بالعدالة في المحاكم والمجتمعات المحلية والبرلمانات.
  - تتحدى «مصفوفة» القوى الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تجعل التمييز والتبعية والعنف القائم على النوع الاجتماعي أمراً عادياً.
  - وتتطلب تغييراً نظامياً - بدءاً من المناهج الدراسية وأساليب التدريس وصولاً إلى بيئات التعلم الآمنة وتدريب المعلمين وآليات المساءلة - وليس مجرد "إلحاق المزيد من الفتيات بالمدارس".





## أصوات من المنطقة: التعليم في ظل الأزمات والإقصاء

وقد ذكّرت مداخلة شبابية قدمتها يارا علوان من «الحملة العربية للتعليم للجميع» (ACEA) من فلسطين المشاركين بأن العدالة التعليمية لا يمكن فصلها عن السلام والأمان والكرامة. ووصفت كيف أن النزاعات والنزوح والأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في جميع أنحاء المنطقة العربية تعرقل عملية التعلم لملايين الأشخاص، حيث غالبًا ما تكون الفتيات أول من يتسرب من التعليم عندما تواجه الأسر انعدام الأمن والفقر. وفي مثل هذه السياقات، غالبًا ما يكون التعليم هو أول نظام يتعطل وآخر نظام يتعافى، وتواجه الفتيات حواجز متعددة مثل الرحلات غير الآمنة، والأعراف المقيدة، والمخاطر المتزايدة للزواج المبكر والعنف، مما يجعل التعليم في حالات الطوارئ والاضطرابات أمرًا ملحًا وصعبًا في آن واحد.



أوضح رام غاير، من الحملة الوطنية للتعليم (NCE) في نيبال وعضو مجلس إدارة الحملة العالمية للتعليم (GCE)، كيف أن الفتيات المهمشات، بما في ذلك فتيات الداليت والسكان الأصليين، والفتيات ذوات الإعاقة، والأمهات المراهقات، والفتيات في المناطق الفقيرة أو المتضررة من النزاعات، لا يزلن الأكثر تخلفاً عن الركب على الرغم من الالتزامات السياسية القوية. وقدم أمثلة ملموسة على التغيير، بما في ذلك برنامج "التجسير" للتعلم المعجل الذي أعاد تسجيل الفتيات غير الملتحقات بالمدارس من خلال مناهج دراسية مكثفة وتدريب على القيادة؛ وشبكات التعليم الشامل للفتيات التي تجمع بين الفتيات والشباب والمعلمين والسلطات؛ وآليات الشكاوي والاستجابة في المدارس التي بدأت تجعل أماكن التعلم أكثر أماناً واستجابة. ومن المشجع أن بعض الحكومات المحلية تخصص الآن ميزانيات مخصصة لدعم هذه المبادرات، بما في ذلك المنح الدراسية ومرافق النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية والمراحيض المنفصلة والأمن، ومؤشرات تراعي المنظور الجنساني في الخطط المحلية.



## الديون والعدالة الضريبية والهامش المالي

وفي كلمة ألقته من السنغال، سلطت خايتا سيلا، المديرة القطرية لمنظمة «أكشن إيد» في السنغال، والممثلة لتحالف التثقيف الضريبي، الضوء بشكل واضح على الجانب الاقتصادي السياسي لتمويل التعليم. وأشارت إلى أنه حتى في الحالات التي تفي فيها بلدان مثل السنغال بالمعايير الدولية للإنفاق على التعليم أو تتجاوزها على الورق، فإن القيود الهيكلية مثل أعباء الديون والقواعد الضريبية غير العادلة والتدفقات المالية غير المشروعة تستنزف الموارد اللازمة لإصلاح النظم. وتترافق الخسائر السنوية الهائلة الناجمة عن التلاعب الضريبي من قبل الشركات متعددة الجنسيات والتهرب الضريبي من قبل الأثرياء مع ارتفاع تكاليف خدمة الديون، في حين أن إجراءات التقشف غالباً ما تترجم إلى انخفاض عدد المعلمين وتدني أجورهم، واكتظاظ الفصول الدراسية وانعدام الأمان فيها، والضغط من أجل خصخصة التعليم.



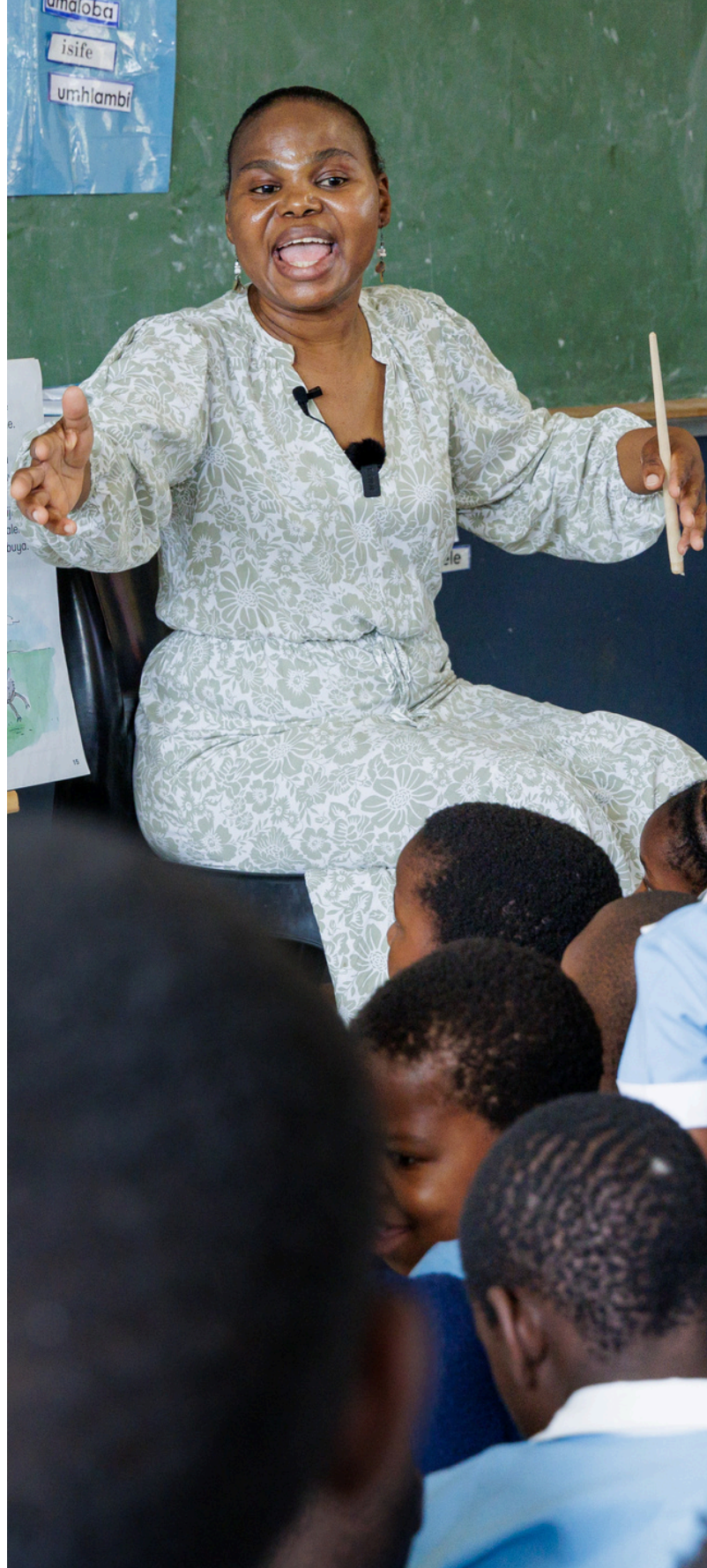
وأكدت خايتا أن هذه الخيارات لا تكون أبدًا محايدة جنسائيًا، وأنه عندما تتقلص الخدمات العامة، تتحمل النساء عبءًا أكبر من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وتزداد احتمالية سحب الفتيات من المدارس. لذلك، فإن سد الثغرات الضريبية، وإدخال أنظمة ضريبية تصاعدية ومراعية للمنظور الجنساني، والسعي لتحقيق العدالة في مجال الديون، أمور أساسية لخلق مساحة مالية حقيقية من أجل المساواة بين الجنسين. كما أشارت إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الناشئة بشأن التعاون الضريبي الدولي باعتبارها فرصة تاريخية للمطالبة بنظام ضريبي عالمي نسوي يعيد توزيع حقوق فرض الضرائب بشكل أكثر إنصافاً لصالح بلدان الجنوب، ويعترف بالعدالة الضريبية كشرط لتحقيق المساواة بين الجنسين.



## جعل GTE مركزًا للتعليم

نيابة عن مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات (UNGEI)، أكدت ناتاشا هاريس-هارب، المسؤولة عن حركات الشباب والقيادة النسوية، أن تقليص جهود المساواة بين الجنسين في أوقات الأزمات ليس مجرد خطأ أخلاقي فحسب، بل هو قرار استثماري سيئ. واستناداً إلى أدلة من الشبكة النسوية للتعليم التحويلي الجنساني ومبادرة "الجنسانية في المركز"، أظهرت أن التعليم التحويلي الجنساني له "آثار مضاعفة" قوية، مثل تحسين التعلم والصحة والرفاهية؛ وانخفاض معدلات الزواج المبكر والقسري؛ وزيادة المشاركة الاقتصادية؛ وتقليل العنف والصراع، وكلها أمور تحمل عوائد اجتماعية واقتصادية كبيرة.

وأكدت وجهات النظر الحكومية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك المساهمات المقدمة من المديرية الوطنية للصحة المدرسية والقضايا الشاملة في موزمبيق، ومن سالي جير، المسؤولة عن ممارسات المساواة بين الجنسين والإدماج في الشراكة العالمية للتعليم (GPE)، على ضرورة الانتقال من المشاريع إلى إصلاحات شاملة للنظام تمتد لعدة سنوات. وهذا يعني حماية ميزانيات التعليم وتوسيع نطاقها، وإدماج المساواة بين الجنسين والاندماج في خطط القطاع، وإشراك الحركات النسوية والشبابية في الحوار حول السياسات، وتعزيز البيانات المتداخلة والمساءلة بحيث تستند قرارات التمويل إلى الواقع المعاش.





## أجندة جماعية

في الجزء الختامي، دعت سوسميثا تشودري، مستشارة الشؤون الجنسانية والاندماج الاجتماعي في حملة التعليم للجميع (GCE)، المشاركين إلى تحديد خطوات ملموسة يمكن لمنظماتهم اتخاذها خلال الأشهر الـ 24 المقبلة. واتفق المشاركون، عبر مختلف المناطق والقطاعات، على أولويات مشتركة تشمل توسيع نطاق الدعوة إلى وضع ميزانيات قائمة على الأدلة تربط التمويل بالنتائج المتعلقة بالجنسين؛ وتعزيز الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني والمؤدية إلى التحول الجنساني؛ وكسر الحواجز بين حركات التعليم والنسوية والعدالة الاقتصادية؛ وتعزيز قيادة الشباب في مجال الدعوة إلى تمويل التعليم؛ والاستثمار في وسائل الاتصال التي تجعل مبادرة GTE مرئية وجذابة بالنسبة لصانعي القرار والجمهور الأوسع.

اختتمت الجلسة بتأكيد قوي على التضامن مع النساء والفتيات اللواتي يعشن في ظل الحرب والاحتلال، واللواتي يُحرمن بعنف من حقوقهن في الحياة والأمان والتعليم. وبالنسبة لـ«التعليم من أجل التغيير العالمي» (GCE) وشركائها الإقليميين، شكّلت الدورة السبعين للجنة وضع المرأة فرصة للتأكيد على أن الوصول إلى العدالة يجب أن يشمل الحق في تعليم عام جيد التمويل وقادر على إحداث تحول جنساني للجميع.

